

كُتِبَ مساعدة:

## التكاليف القانونية والقضائية في قانون الهجرة



تم إصدار هذا المنشور ضمن مشروع النشاط من أجل اللاجئين عام ٢٠٢١ بناء على دعم من



تلك القيمة تزداد وفقا لعدد المدعين، لا يشكل سن المدعين هنا أي فرق. وكقاعدة عامة، تبلغ قيمة إجراءات اللجوء في النزاع ٥٠٠٠ يورو (الإجراء الرئيسي) أو ٢٥٠٠ يورو (الحماية القانونية العاجلة). ويزيد هذا المبلغ في حالة مشاركة أشخاص آخرين في إجراءات الدعوى بمقدار ١٠٠٠ يورو (الإجراء الرئيسي) أو ٥٠٠ يورو (الحماية القانونية العاجلة) للشخص الواحد. في حالة قانون الإقامة، يكون المبلغ المتنازع عليه للشخص الواحد هو ٥٠٠٠ يورو وإذا لزم الأمر يتم أيضاً افتراض قيمة أولية متزايدة

### التمييز بين الإجراءات الخاصة باللجوء والإجراءات الخاصة بالإقامة

إجراءات اللجوء هي إجراءات تتعلق بالحصول على أو سحب وضع الحماية للشخص المعني. ويمكن أن تكون هذه الإجراءات، على سبيل المثال، إجراءات لجوء أولية أمام المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (البامف)، أو إجراءات قانونية ضد قرارات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أمام المحاكم الإدارية، أو إجراءات إلغاء الحماية وإجراءات طلب اللجوء اللاحقة

في حين تدور إجراءات قانون الإقامة حول مسائل الإقامة القانونية، مثل عمليات الترحيل، وتصاريح الإقامة (كتصاريح الإقامة الدائمة)، والوفاء بمتطلبات جواز السفر، وما إلى ذلك

في مرافقة اللاجئين ممن لديهم إجراءات قانونية سارية أمام المحاكم الإدارية، يثار السؤال مرارا وتكرارا حول التكاليف المتكبدة ومن يتحملها  
كيف يحسب المحامون تكاليفهم فعليا؟  
ما هي التكاليف المتكبدة في المحكمة؟  
من الذي يتحمل التكاليف في حالة الإجراءات الغير الناجحة ؟  
ما هي خيارات الممكنة إذا كان المحامي قد حصل على أجر ولكنه لم يفعل ما تم التعاقد معه للقيام به؟

ما هي المساعدة المالية القانونية للإجراءات ولمن يعتبر ذلك خياراً مطروحاً؟  
يقدم هذا الكتيب نظرة عامة مبسطة على الأساس القانوني لحساب التكلفة. واستنادا إلى مثال عملي، تُعرض الأنواع المختلفة من التكاليف التي يمكن تكبدها في إجراءات اللجوء أو الإقامة للتمييز بين كلا الإجرائين، انظر مربع المعلومات أدناه  
وهذه التكاليف هي، أساسا، من ناحية، تكاليف للمحامين، ومن ناحية أخرى، تكاليف للمحكمة.  
يستند الكتيب إلى الحدث «مرة أخرى فاتورة من إجراءات المحكمة - هل يعقل ذلك؟» لمجلس اللاجئين بادن فورتمبيرغ كجزء من المؤتمر الصيفي الرقمي لعام ٢٠٢١

## أولاً: تكاليف الإجراءات

تتكون تكاليف الإجراءات من التكاليف خارج نطاق القضاء والمحكمة للمحامين وتكاليف المحكمة. يتناول هذا الكتيب في المقام الأول التكاليف الخارجة عن نطاق القضاء والمحكمة المدفوعة للمحامين. حيث أن الأساس القانوني لحساب تكاليف المحامي هو قانون أتعاب وأجور المحامين ومرفقه. كما ويتم تنظيم تكاليف المحكمة في قانون تكاليف المحكمة ومرفقه  
أساس حساب كلا النوعين من التكاليف هو ما يسمى بالقيمة المتنازع عليها للإجراءات. القيمة المتنازع عليها هي القيمة النقدية للشيء المتنازع عليه. الدعاوى القضائية التي يرفعها اللاجئون أمام المحاكم الإدارية ليس لها قيمة نقدية بالمعنى الدقيق للكلمة. ومن ثم، فإن القيمة المتنازع عليها بشأن إجراءات اللجوء منصوص عليه في المادة 30 من قانون قانون أتعاب المحامين. والقيمة المتنازع عليها في الإجراءات المتعلقة بقانون الإقامة يمكن استمداها من قائمة المحكمة الإدارية الاتحادية للمبالغ المتنازع عليها وهي متاحة أيضا على الإنترنت

## الرسوم القانونية

أسهل طريقة لفهم الرسوم القانونية هي استخدام نموذج حسابي عملي كمثال يمكن إعداده من قبل مكتب محاماة

مثال على مثل هذا الحساب العملي

القيمة الإجمالية 5000 € لرسوم البسيطة: € 334.00 ، الملحق رقم 2 من قانون أتعاب المحامين		
الرسوم	معدل الرسوم	
نشاط تهديدي قبل المحاكمة		
رسوم العمل رقم 2300 من مرفق قانون أتعاب المحامين	1,3	434,20 €
<b>النشاط القضائي</b>		
رسوم الإجراءات رقم ٣١٠٠, ٣٢٠٠ من مرفق قانون أتعاب المحامين	1,3	434,20 €
رسوم الموعد رقم 3104, 3202 من مرفق قانون أتعاب المحامين	1,2	400,80 €
القيمة المقتطعة ١	-0,65	- 217,10 €
الحد الإجمالي الأقصى		20 €
النفقات رقم 7002 من ملحق قانون أتعاب المحامين		
بدل الغياب رقم 7005 من ملحق قانون أتعاب المحامين 30-80€	ساعات 3-4	30 €
نفقات السفر رقم 7003 من ملحق قانون أتعاب المحامين 0.40 € لكل كيلو متر	140	42 €
المجموع الفرعي		1.361,20 €
ضريبة القيمة المضافة	19%	220,57 €
المجموع النهائي		1.381,47 €

١ وإذا ما تولى المحامي الأنشطة التمهيدية والقضائية على السواء، يتم تخفيض إما رسوم العمل أو رسوم الإجراءات بمقدار النصف تم النص عليه في ملاحظة التمهيدية رقم ٣ الفقرة ٤ من ملحق قانون أتعاب المحامين

غالبا ما يبني المحامون حساباتهم لتكاليدهم على اللوائح القانونية. ومع ذلك، فإن إجراءات اللجوء عادة ما تستغرق وقتا طويلا جدا وتتضمن الكثير من العمل، حيث أن الإجراءات تتطلب أحيانا البحث في معلومات البلد الأصلي للشخص المعني وقرارات المحاكم الحالية كما أن تأكيد حالات الاضطهاد يعتبر أيضاً أمراً ضرورياً. هذا سبب آخر يسمح للمحامين بفرض رسوم أكثر من الرسوم التي يحددها القانون. يجب على المحامين مناقشة هذا الأمر مع موكلهم وتسجيله في اتفاقية أjour مسبقاً. في الاتفاقية يتم النص ، على سبيل المثال ، على ما إذا كانت أتعاب المحامي تُدفع وفقاً للوائح القانونية أو وفقاً لرسوم إضافية ، على سبيل المثال على شكل أجر بالساعة أو مبلغ مقطوع مسبقاً. إذا تم الاتفاق على رسوم ، فإن الرسوم القانونية تحدد الحد الأدنى - كل شيء فوق الحد الأدنى يعتبر القيمة المتفق عليها كأتعاب إضافية. ولكي يتم إبرام مثل هذا الاتفاق على الرسوم بشكل فعال، فإن استمارة مكتوبة يعتبر شرطاً أساسياً وإلزامياً هنا. إذا لم يكن هناك اتفاق رسمي ومكتوب، يتم تطبيق الرسوم القانونية

هناك جلسة استماع في المحكمة ، فسوف يتحمل المحامي أيضا رسوم تعيين الموعد للجلسة المقررة

يقدر مبلغ رسوم الأعمال والإجراءات والمواعيد بناءً على ما تمت تسميته بالقيمة المتنازع عليها للإجراءات. ينتج مبلغ رسوم الأعمال والإجراءات والتعيين عن المبلغ المتنازع عليه للإجراءات. تم النص عليه في المادة ١٣ من قانون أتعاب المحامين بالاقتران مع ملحقه الثاني. ثم يتم ضرب الرسوم في معدل الرسوم (العمود الأوسط من نموذج الحساب). يتم سرد معدلات الرسوم عادةً في قائمة التعويضات باختصار في قانون أتعاب المحامين ومرفقه، تم النص عليه في المادة الثانية من قانون أتعاب المحامين بالإضافة إلى ملحقه الأول حيث تم النص هناك أيضاً على تنظيم نفقات السفر وبدلات الغياب. معدلات الرسوم الشائعة هي تلك المدرجة في نموذج الحساب الموجود أعلاه. جدير بالذكر أيضاً أن معدل الرسوم الخاص برسوم العمل قد يتجاوز ال ١,٣

## ١,٣ التكاليف القانونية في المحكمة

تستند رسوم وتكاليف المحكمة أيضاً من حيث المبدأ إلى القيمة المتنازع عليها (الذي تنظمه المادة ٣٤ من قانون تكاليف المحكمة بالإضافة لملحقه الثاني). هنا أيضاً، هناك معدلات رسوم معينة ، تنتج عن قائمة التكاليف. تم النص عليه في المادة ٣ من قانون تكاليف المحكمة وملحقه الأول. في نهاية الإجراءات ، تُصدر المحكمة قراراً بشأن تحديد التكاليف ، وإذا لزم الأمر ، تطلب أتعاباً مستحقة من المحامي

ولا تشمل تكاليف المحكمة في هذا السياق رسوم أنشطة المحكمة نفسها فحسب، بل تشمل أيضاً نفقات المحكمة. بما معناه يشمل ذلك، في جملة أمور، الأجر الذي دفعته المحكمة في البداية للمترجمين الشفويين والخبراء، فضلاً عن التعويض المدفوع للشهود عن شهادتهم. ويستند قدر هذه المبالغ المدفوعة من قبل المحكمة إلى قانون الأجور والتعويضات القضائية. إجراءات اللجوء وفقاً للمادة ٨٣ ب من قانون اللجوء والإجراءات المتعلقة بالقانون الاجتماعي وفقاً للمادة ١٨٣ من قانون المحاكم الاجتماعية تُعتبر معفية من تكاليف المحكمة. على عكس الإجراءات الخاصة بقانون الإقامة تلك تخضع لتكاليف المحكمة

## ثانياً: الالتزام بتحمل التكاليف

إن مبدأ الالتزام بتحمل التكاليف يوضح الطرف الذي يتعين عليه تحمل التكاليف في حال خسارة الدعوى. الأساس القانوني في نزاعات قانون اللجوء والإقامة هو قانون إجراءات المحكمة الإدارية بالتحديد المادتين ١٥٤ و ١٥٥ من لوائح المحكمة الإدارية. يتحمل الطرف الخاسر عادةً - الشخص الذي خسر المحكمة (جزئياً) تكاليف المحكمة (الأتعاب والنفقات) وأيضاً التكاليف خارج نطاق القضاء مثل الرسوم الإجرائية ورسوم المواعيد ونفقات السفر للمحامين تنص المحكمة على ذلك تلقائياً في قرارها أما بالنسبة لرسوم العمل والأتعاب فإنه لا يتم تغطيتها من خلال هذا التحديد

من المعقد نسبيا تحليل مثل هذا النموذج الحسابي. لذلك ، كخطوة أولى ، من المنطقي استخدام حاسبة تكلفة التقاضي على الإنترنت لفهم الفواتير المترتبة على التكاليف القانونية. على سبيل المثال في [www.rvg-rechner.de](http://www.rvg-rechner.de)

تم تحدد القيمة المتنازع عليها وعدد المطالبين. وكقاعدة عامة، لا توجد درجة قضائية ثانية وثالثة ولا يوجد تمثيل خارج المحكمة. كما يمكنك تجاهل التكاليف القانونية المعارضة تلك الخاصة بالمكتب الاتحادي للهجرة والاندماج في دعاوى اللجوء

يمكن شرح تكاليف أتعاب المحامي بمزيد من التفصيل على النحو التالي: يوضح النموذج الحسابي السابق أن التكاليف القانونية تتكون من أنواع مختلفة من الرسوم الناتجة عن أنشطة مختلفة. بالإضافة إلى ذلك ، هناك نفقات (مثل مبلغ مقطوع لقنوات التواصل) ، ونفقات السفر وبدل الغياب إن وجدت ، من الجدير بالذكر أن حساب النموذج لا يشمل عادةً أي تكاليف للاستشارة الشفوية الأولية. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، يتم تطبيق الحد الأعلى البالغ ١٩٠ يورو وفقا للمادة ٣٤ من ملحق قانون أتعاب المحامين بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة

نشاطات ما قبل التقاضي ما يسمى برسوم العمل

• الإجراءات القانونية قبل بدء إجراءات المحكمة

• إجراءات اللجوء: نادرا ما يكون هناك إجراءات سابقة للمحاكمة، لذلك تم تمييزه باللون الأزرق في النموذج الحسابي  
الاستثناء: التمثيل القانوني من قبل محامي في طلب اللجوء وجلسة الاستماع أمام المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء

• إجراءات قانون الإقامة: إجراءات الاستئناف تعتبر هنا من الإجراءات المعتادة  
مثال على ذلك في حالة رفض طلب الحصول على تصريح إقامة

النشاطات القضائية مثل رسوم إجرائية ورسوم المواعيد، إن وجدت

• التمثيل القانوني من قبل محامي في إجراءات المحكمة

• النشاطات والإجراءات: تقديم الدعاوى القضائية ، وإرسال المستندات إلى المحكمة الإدارية

وحضور جلسة استماع

• يتم فرض رسوم إجرائية على عمل المحامي في إجراءات المحكمة مما يعني أنه إذا ما كانت

وفي بعض الحالات الخاصة، يمكن إشراك نقابة المحامين المختصة وغالبا ما يكون تغيير المحامي هو الشيء الذي يجب القيام به عندها. ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا الامر للأسف أيضاً مكلفاً، حيث قد يتعين دفع الرسوم لكل من المحامي السابق والمحامي الحالي

## رابعاً: المساعدة المالية للإجراءات القانونية

بشكل عام فإن العديد من اللاجئين لديهم دخل ضئيل أو معدوم ويضطرون إلى سداد تكاليف الإجراءات القانونية على أقساط على مدى فترة طويلة من الزمن. فإنه من الجدير بالذكر أن المساعدة المالية القانونية تكون خياراً مطروحاً في بعض الأحيان

تهدف المساعدة المالية القانونية إلى تمكين الأشخاص المحتاجين من الاستفادة من حماية قانونية فعالة. تغطي المساعدة المالية القانونية أتعاب المحامي المنصوص عليها بالقانون. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يتم إلغاء تكاليف المحكمة في الإجراءات الخاصة بقانون الإقامة. وفي حالة تقديم طلب للحصول على مساعدة مالية قانونية، لا تنظر المحاكم فقط في مدى حاجة مقدم الطلب للمساعدة، بل أيضاً في مدى إمكانية نجاح الدعوى. وبالتالي، فإن القرارات المتعلقة بالمساعدة المالية القانونية يمكن أن توفر بالفعل إشارات بشأن كيفية تقييم المحكمة لفرص نجاح الدعوى المرفوعة. بالنسبة للسؤال إذا ما كان ينبغي تقديم طلب للحصول على المساعدة المالية القانونية هو دائماً سؤال يتعلق بكل حالة على حدٍ ومن الأفضل مناقشته مع المحامي

وإذا منحت المساعدة المالية القانونية (بدون أقساط)، ينبغي أن تُفهم على أنها نوع من القروض على مدى أربع سنوات. إذا كان الشخص في غضون الأربع سنوات لم يعد بحاجة لتلقي تلك المساعدة، فيجب عليه عندها سدادها. ولذلك، على سبيل المثال، بالنسبة للأشخاص ممن يتلقون التدريب المهني والذين من المحتمل بعد التدريب أن يصبحوا موظفين بشكل كامل ولن يعودوا في حاجة إلى تلك المساعدة، قد يكون بحالتهم تلك من غير المفيد التماس هذه المساعدة المالية القانونية أساساً



المسبق ذكره للتكاليف ؛ بل يتم تحديدها بشكل مستقل وبالتالي فإنه من خلال أمر المحكمة بشأن التكاليف في نهاية الدعوى يتم توضيح ماهي النفقات الواجبة السداد ومن هو الطرف الملزم بسدادها

الحالة الأولى: في حالة ربح الدعوى والإجراءات الناجحة تماما: يتقدم المحامي بطلب إلى المحكمة لتحديد التكاليف. إذا خسر المكتب الاتحادي للهجرة والاندماج الدعوى في إجراءات اللجوء، فإنه يتكلف بدفع الأتعاب والمصاريف القانونية للمحامي. يحق للموكل هنا أيضاً طلب كشف حساب واسترداد الأموال إذا تم دفع الكثير من طرفه

الحالة الثانية: في حالة اذا ماكانت الإجراءات ناجحة جزئيا: يتقدم المحامي بطلب إلى المحكمة لتحديد التكاليف. وفي القرار الصادر عن المحكمة بالجزء المتعلق بتحديد التكاليف، تقسّم جميع التكاليف بالتناسب مع بعضها البعض، وتخصص التكاليف الواجب دفعها للأطراف المعنية. إذا لزم الأمر، يسترد الموكل الأموال أيضاً مرة أخرى

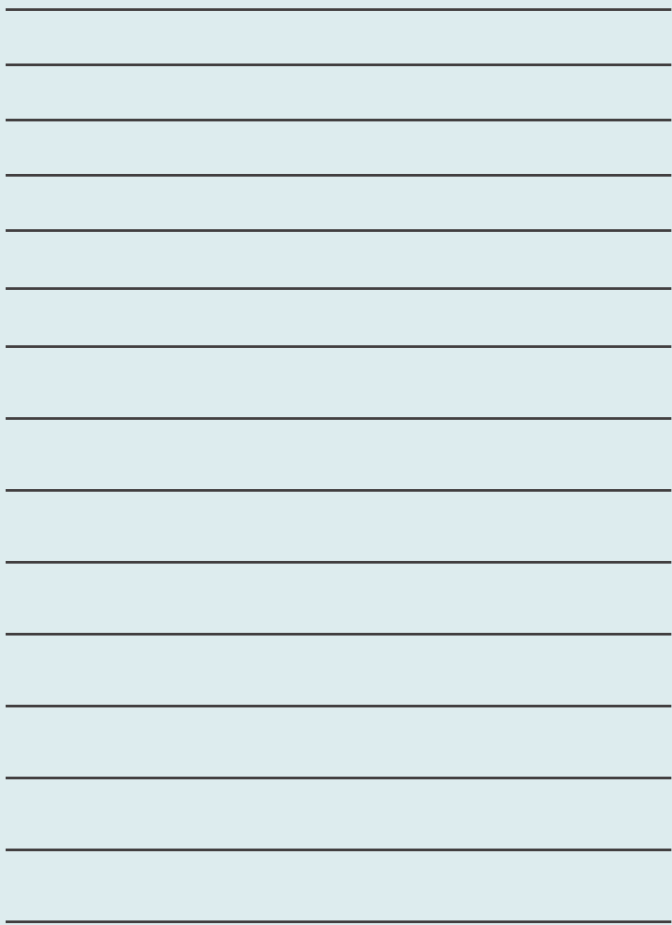
الحالة الثالثة: في حالة خسارة الدعوى والإجراءات غير الناجحة: يشير كل من قرار المحكمة المتعلق بتحديد التكاليف وفاتورة المحامي إلى الموكل إذا كان لا يزال يتعين عليه دفع مبالغ لاحقة ومدى قيمتها. في حال إذا ربح المكتب الاتحادي للهجرة والاندماج الدعوى المتعلقة بإجراءات اللجوء ، يتم في هذه الحالة تكبد رسوم إدارية قدرها ٢٠ يورو

## ثالثاً: الخلافات حول عمل المحامين

في بعض الأحيان ينشأ الانطباع (المبرر) بأن المحامين يطالبون بمبالغ عالية بشكل غير متناسب مع الجهد المبذول من طرفهم. وكما سبق وصفه، فإن قيمة المبالغ يتوقف على الاتفاق المبرم سابقا بين اللابئين والمحامين. أتعاب المحامي القانونية هي مبالغ مقطوعة لا يمكن من خلالها استخلاص أي مطالبة حول نطاق أنشطة المحامي (على سبيل المثال ، عدد المرافعات التي تمت كتابتها). نظرا لأن إجراءات اللجوء غالبا ما تستغرق وقتا طويلا ، فإنه من الصعب في بعض الأحيان فهم وتوضيح العمل الذي يقوم به المحامي في مثل هذه الإجراءات التي تستمر لفترة طويلة من الزمن

لذلك، إذا لم يفي المحامي بالمهام المتفق عليها أو حتى قام بعمل سيئ ، فهناك احتمالات قليلة نسبيا لاتخاذ إجراء ضده. ومع ذلك ، يحق للموكل الحصول على فاتورة على أساسها ، يمكن للمرء بعد ذلك فهم وتوضيح بيان التكلفة وكذلك أنشطة وأتعاب المحامي. إذا تم دفع الكثير أو لم يتم تنفيذ الأنشطة المتفق عليها ، فيجب استرداد المبلغ الزائد. ومع ذلك ، إذا تم إبرام اتفاقية على الرسوم مسبقاً ، فيجب دفع المبلغ المتفق عليه - من حيث المبدأ ، بغض النظر عما فعله المحامي







**FLÜCHTLINGSRAT**  
BADEN-WÜRTTEMBERG

... engagiert für eine menschliche Flüchtlingspolitik

#### هيئة التحرير:

إدارة مجلس اللاجئين في ولاية بادن فورتنبرغ - جمعية مسجلة عنوانه البريدي ورقم الهاتف  
وعنوان المراسلة الإلكتروني وعنوان الموقع الإلكتروني

Flüchtlingsrat Baden-Württemberg

Hegelstraße 51 70174 Stuttgart

هاتف: ٠٧١١٥٥٣٢٨٣٤

إيميل: info@fluechtlingsrat-bw.de

المحرر: ميلاني سكيبا

الترجمة: يوسف محفوظ

تم اصدار هذا المنشور ضمن مشروع النشاط من أجل اللاجئين ٢٠٢١ بناء على دعم من وزارة  
الداخلية قسم الرقميات والبلديات

#### ملاحظة هامة

تم إصدار هذا المنشور في نوفمبر ٢٠٢١ وفقاً ل الوضع القانوني المعمول به في ذلك الوقت. ربما حدثت تغييرات قانونية في هذه الأثناء. يعكس المنشور الرأي القانوني للنشر. هناك آراء قانونية أخرى حول بعض النقاط. يهدف هذا المنشور إلى تقديم نظرة عامة حول الموضوع ولا يمكن أن يحل محل الاستشارة الفردية لذلك ، في الحالات الخاصة ، يجب عليك دائماً الاتصال بمركز استشاري أو طلب الاستشارة القانونية

المزيد من التفاصيل على موقعنا على الانترنت:

[www.fluechtlingsrat-bw.de](http://www.fluechtlingsrat-bw.de)